#كسر_القوالب

الفاعلون في المجتمع المدني العربي ومحاولة التأثير على السياسات العامة

كلمات مفتاحية: **الحقوق السياسية والحريات، دور المجتمع المدني في ظل الاحتلال**

البلد **فلسطين**

رقم القضية **#٢٣**

الحملة المطلبية لإقرار قانون الحقّ في الوصول الى المعلومات في فلسطين: تحالف خامل وخطّة مفقودة وتكتيكات عشوائية

| د. معين الكوع |

خلفية القضية: الإطار القانوني والتسلسل الزمني للمشكلة

يُعَرّف قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات على أنه تشريع ينظّم عملية طلب المعلومة والحصول عليها، وحالات الموافقة أو رفض الطلب، والمعلومات التي من يمكن الحصول عليها أو يفترض حجبها، وغيرها من الإجراءات في حالات مختلفة. فيما حدّد القانون بعض الاستثناءات المتعلّقة بالأمن القومي أو ما قد يتسبّب نشره بضرر على المجتمع، على ألا تزيد المدّة الزمنية لحجب هذه المعلومات على عشرين عاماً، مع مراعاة إبقاءها سرية لمدّة زمنية أخرى إذا اقتنع المفوّض العام بضرورة ذلك.

يُعدّ الحقّ في الوصول إلى المعلومات من المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وكفلته معظم الإتفاقيات الدولية، ونصّت عليه الدساتير والأنظمة الداخلية للدول، لا سيّما أن هذا الحقّ يرتبط بشكل وثيق بالحقّ في المعرفة.[١] من هنا، يُعتبر هذا القانون ضرورياً لتكريس حقّ المواطن في المعرفة، وتعزيز الشفافية في الإدارة، ومكافحة الفساد، والمشاركة في الحياة العامّة وصنع القرار، وتعزيز الثقة بين المواطن والدولة. في حين أن غياب مثل هذا القانون قد يساعد في انتشار الشائعات حول إدارة الشأن العام، فضلاً عن أن إتاحة هذه المعلومات تساعد الصحافيين على جمع المعلومات الدقيقة ونشرها، والباحثين والأكاديميين والمؤسّسات البحثية على جمع المعلومات التي تفيدهم في تحليل الواقع والخروج بتوصيات تفيد متّخذي القرارات في الشأن العام، والكشف عن الأخطاء وإصلاحها.

بدأت الدول الغربية منذ القرن الثامن عشر، وتحديدًا السويد في العام ١٧٧٦ بتطبيق قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات، ومن ثمّ فرنسا من خلال إعلان حقوق الإنسان في العام ١٧٨٩ (Stearman، ٢٠١٢، ص. ٤٦). وحتّى الآن هناك أكثر من مئة دولة في العالم أقرّت هذا القانون، ومنحت مواطنيها الحقّ في الوصول إلى المعلومات، من بينها أربع دول عربية وهي الأردن في ١٧ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، واليمن بتاريخ ٦ أيار/مايو ٢٠١٢ (شقير، ٢٠١٨، ص. ٢٥)، وتونس بتاريخ ١٦ آذار/مارس ٢٠١٦[٢] (شقير، ٢٠١٨، ص. ٢٢)، ولبنان بتاريخ ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧ (المفكرة القانونية، ٢٠١٧، ص. ٤).

وعلى الرغم من إقرار هذا القانون في بعض الدول العربية، إلّا أن بعض الدراسات تشير إلى أنه إقرار شكلي. على سبيل المثال، تبيّن دراسة أعدها شقير (٢٠١٢) أن هذا القانون في الأردن لم يعمل على تحقيق الأسباب الموجبة التي أدّت إلى إقراره، وأنه لا يتوافق في معظم مواده مع المعايير الدولية لحقّ الحصول على المعلومات والممارسات الفضلى في هذا المجال. أمّا في لبنان على سبيل المثال، وعلى الرغم من إقرار مجلس النواب اللبناني قانون الحقّ في الوصول للمعلومات في شباط/فبراير ٢٠١٧ إلّا أن مجلس النواب نفسه لا يلتزم بهذا القانون.[٣]

[١] خُصص الثامن والعشرين من أيلول/سبتمبر من كل عام للاحتفاء بالحقّ بالمعرفة، واحتفل بهذه المناسبة للمرّة الأولى في العام ٢٠٠٣، وقد اتخذ القرار بذلك في اليوم الأخير من مؤتمر التقاضي بشأن حرية المعلومات الذي انعقد بين ٢٦ و٢٨ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٢ في صوفيا في بلغاريا، بمشاركة ممثلين عن منظّمات حرية المعلومات من ١٥ دولة (RightToKnowDay.net، n.d).

[٢] بعد ثورة الياسمين التونسية في العام ٢٠١١، صدر المرسوم ٤١ بتاريخ ٢٦ أيار/مايو ٢٠١١، والمتعلّق بالنفاذ إلى الوثائق الإدارية للهياكل العمومية والمنقح بالمرسوم عدد ٥٤ - ٢٠١١، بتاريخ ١١ حزيران ٢٠١١، وكذلك نصّ الدستور الصادر بتاريخ ٢٧ كانون الثاني/يناير ٢٠١٤ في الفصل ٣٢ على ضمان الدولة الحقّ في الإعلام والحقّ في النفاذ إلى المعلومة. ثمّ صدر القانون الأساسي عدد ٢٢ لسنة ٢٠١٦ في ٢٤ آذار/مارس ٢٠١٦ المتعلّق بالحقّ في النفاذ إلى المعلومة (شقير، ٢٠١٨، ص. ٢٢).

[٣] وفقاً لـ«مبادرة غربال» التي تهتم بقضايا الشفافية والمحاسبة، التي أجرت اختباراً على مدار تسعة أشهر خلال العام ٢٠١٨ لتتأكّد ما إذا كانت ١٣٣ إدارة ومؤسّسة عامّة تتقيّد بهذا القانون أم لا، فإن المجلس النيابي لم يستجب لطلبها بالحصول على معلومات محدّدة. ووفقاً لدراسة المبادرة فإن ٣٤ إدارة من أصل ١٣٣ تجاوبت مع طلباتها للحصول على المعلومات، وقد التزمت ١٩ منها بالمهلة القانونية المُحدّدة بـ١٥ يوماً، وردت ١٥ إدارة خارج المهلة، فيما لم تتجاوب ٩٩ إدارة (الغربال، ٢٠١٨).

إلى ذلك، تتمحور المشكلة في فلسطين بعدم وجود استراتيجية تتيح للجمهور الحصول على المعلومة بشكل منظّم، إذ أشار القانون الأساسي الفلسطيني إلى حرّية الرأي والتعبير بصورة عامّة، من دون التطرّق بشكل مباشر إلى حرّية الحصول على المعلومات. في نيسان/أبريل ٢٠٠٥، نفّذت المحاولة الفلسطينية الأولى لإقرار مسودة قانون يحمي حقّ المواطن في الحصول على المعلومات، وناقشه المجلس التشريعي في دورته العاشرة وأقرّه بالقراءة العامّة، قبل أن يحيله إلى اللجان البرلمانية لمناقشته ووضع الملاحظات عليه. خلال هذه الفترة وتحديداً بتاريخ ٣ حزيران/يونيو ٢٠٠٦ انطلقت حملة للتسريع في إقرار هذا القانون، بعد ورشة عمل عقدها الائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، ودعا خلالها إلى مراجعة وتطوير مسودة مشروع قانون حقّ الوصول إلى المعلومات وضرورة تشكيل بؤر ضغط على المجلس التشريعي لتسريع تمريره وإقراره (وفا، ٢٠٠٦). اصطدمت هذه الدعوة بانقلاب حركة المقاومة الإسلامية (حماس) بتاريخ ١٤ حزيران/يونيو ٢٠٠٧، وسيطرتها على كافة المواقع الأمنية والوزارات والمؤسّسات الحكومية في قطاع غزة، ما حال دون استمرار الحملة بسبب تعطّل المجلس التشريعي عن العمل، وبقي القانون حبيس الأدراج الموصدة (موسى الريماوي، مقابلة خاصّة، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٨).[٤] وعليه يمكن القول إن الظرف السياسي لم يعد صالحاً للحديث حول هذا القانون بسبب الانقسام الحاصل بين قطبي الحكومة واللاعبين الرئيسيين على الساحة الفلسطينية أي حركتي حماس وفتح، وما تلاه من تراجع في واقع الحقوق والحرّيات في الضفّة الغربية وقطاع غزة، ولا سيّما حرّية الرأي والتعبير والإعلام في القطاع وفق ديوان المظالم في الهيئة المستقلّة لحقوق الانسان (ichr، ٢٠١٢).

مراحل حملة إقرار قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات في فلسطين

في أوائل كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، اعتقد القائمون على المركز الفلسطيني للتنمية والحرّيات الإعلامية (مدى) - وهو مؤسّسة إعلامية حقوقية فلسطينية مستقلّة غير حكومية وغير ربحية، أسّسها مجموعة من الصحافيين والشخصيات المهتمة بالدفاع عن حقوق الصحافيين من خلال تقديم الاستشارات القانونية لهم وفضح الانتهاكات بحقّهم والتوعية بالحقّ في حرية التعبير وبحقوق الصحافيين - أن الظرف السياسي أصبح مؤاتياً لانطلاق الحملة مرّة أخرى، وخصوصاً مع توفّر الدعم المادي من مركز جنيف للرقابة الديموقراطية على القوّات المسلحة (DCAF) ، وهو منظّمة دولية مقرها الرئيسي سويسرا، تعمل على مساعدة الدول والديموقراطيات المتقدّمة والديموقراطيات الناشئة في إرساء الحوكمة الرشيدة في القطاع الأمني واحترام سيادة القانون.

هدفت الحملة الجديدة إلى رفع الوعي العام بأهمّية هذا القانون، والضغط على صنّاع القرار لإقراره، وأنشأت لهذه الحملة مجموعة على منصّة «فايسبوك» تحت عنوان (حملة إقرار قانون الحصول على المعلومات) بتاريخ ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢، ينشر عليها المركز مجموعة من المنشورات والمقالات والفيديوهات التثقيفية والتوعوية حول القانون، وكذلك الأنشطة المختلفة المتعلّقة بالحملة، إلّا أن عدد المنضمين فيها لا يتعدّى ٣٠٨ متابعاً ومتابعة، وعدد مشاهدات كل منشور ضئيل للغاية،[٥] ما يطرح تساؤلاً عميقاً حول مدى فاعلية هذه الوسيلة وجدّية القائمين عليها، لا سيّما أن آخر منشور أضيف في شهر أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ ولم يحصل على أي إعجاب على الاطلاق. أمّا مجموع ما تمّ نشره عليها خلال العام ٢٠١٥ فقد وصل إلى ١٤ منشوراً، في مقابل منشور واحد فقط في العام ٢٠١٤، و٢٠ منشوراً في العام ٢٠١٣. علماً أن النشر بانتظام يعدّ من أهمّ صفات الصفحات الناجحة على «فايسبوك» (socialreport، ٢٠١٨).

في تاريخ ١٦ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٢ نظّم المركزان (مدى وديكاف) مؤتمراً حول تعزيز قدرة الصحافيين والمواطنين في الحصول على المعلومات من خلال التشريع، شارك فيه ممثّلون عن وزارة الإعلام والشؤون القانونية في مجلس الوزراء والمجلس التشريعي والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان» ونقابة الصحافيين وتحالف حرّية التعبير وحشد من الإعلاميين ورجال الأمن والباحثين والمهتمين. وأكّد وكيل وزارة الإعلام في ذلك الوقت محمود خليفة خلال المؤتمر على مساندة وزارة الإعلام لعملية إقرار القانون ووصفه بأنه «قانون في غاية الأهمّية»، وأشار إلى أنه بالاستناد إلى دراسة أجرتها الوزارة: «نحن بحاجة ماسة لإقرار هذا القانون لأن إعلامنا يستنسخ بعضه، والتحقيقات شبه معدومة، ونحن بحاجة للإبداع. وكلّ هذا بحاجة إلى المعلومة وهذا يحتاج إلى قانون ينظّم ذلك» (مدى، ٢٠١٢). وعلى الرغم من هذه التأكيدات، إلّا أن وزارة الإعلام ليست الجهة ذات الصلاحية في إقرار القانون بل الرئيس محمود عباس.

لاحقاً شكل المركز لجنة خبراء مصغّرة تضمّ مجموعة من القانونيين لصياغة مسودة حديثة لقانون الحصول على المعلومات، تضمّنت تعديلات جوهرية على المسودة السابقة. وفي بداية العام ٢٠١٣، دعا المركز الرئيس محمود عباس، عبر رسالة وجّهت إليه، للمصادقة على المسودة المعدّلة، على الرغم من تعطّل المجلس التشريعي، لا سيّما أن القانون يمنحه إصدار قرارات بقانون في حال تعطّل البرلمان الفلسطيني. لكن لم يتمّ التجاوب مع هذه الرسالة من دون معرفة الأسباب (موسى الريماوي، مقابلة خاصّة، ٢٥ كانون الأول/ديسمبر، ٢٠١٨). وعلى ما يبدو هناك نقص في المتابعة من قبل المركز في هذا الشأن، إذ لم تلحق هذه الرسالة بتكتيكات مناسبة للمتابعة والضغط.

لاحقاً، في تموز/يوليو ٢٠١٥، وكجزء من تكتيكات الحملة وبمبادرة من المركز الفلسطيني للتنمية والحرّيات الإعلامية (مدى)، تم تشكيل تحالف الحقّ في الحصول على المعلومات «خبرني»، ويتألّف من مركز مدى، ومركز تطوير الإعلام التابع لجامعة بيرزيت، والائتلاف من أجل النزاهة والمساءلة «أمان»، ومؤسّسة الحق، ونقابة الصحافيين الفلسطينيين. تعدّ هذه المؤسّسات من أهمّ مؤسّسات المجتمع المدني الفلسطيني التي تعمل في إطار تطوير الإعلام، وإرساء الحقوق المدنية، وتعزيز منظومة النزاهة والشفافية والمساءلة في المجتمع الفلسطيني.

[٤] موسى الريماوي، المدير العام للمركز الفلسطيني للتنمية والحريات الإعلامية (مدى)، ورئيس سكرتاريا تحالف الحقّ في الحصول على المعلومات «خبرني».
[٥] تم الولوج إلى الصفحة والحصول على هذه الأرقام بتاريخ ١٢ نيسان ٢٠١٩.

إلا أن هذا التحالف لا يمتلك خطّة واضحة أو استراتيجية للعمل على تحقيق أهدافه في الضغط على الحكومة والرئيس محمود عباس، لإقرار قانون الحقّ في الوصول إلى المعلومات، لذلك لا يزال القانون عالقاً على طاولة مجلس الوزراء الفلسطيني منذ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣، ولم يُعرض على الرئيس عباس للمصادقة عليه، في ظل غياب رؤية ورسالة واضحة للائتلاف. ففي أعقاب الانقلاب الدموي، وسيطرة حركة حماس على قطاع غزة في العام ٢٠٠٧، وتعطّل المجلس التشريعي، أصبح الرئيس الفلسطيني يقوم بإصدار التشريعات، من خلال إصدار قرارات بقانون استناداً إلى المادة (٤٣) من القانون الأساسي. لكن ينحصر تطبيق معظم هذه القوانين في الضفّة الغربية بسبب سيطرة حماس على قطاع غزة. وعلى الطرف الأخر تجتمع كتلة حماس البرلمانية (كتلة التغيير والإصلاح) في قطاع غزة، وتصدر تشريعات ينحصر تطبيقها في قطاع غزة، وتمارس مهامها باسم المجلس التشريعي، على الرغم من عدم وجود النصاب القانوني اللازم لانعقاد المجلس وعدم دعوة الرئيس عباس المجلس للانعقاد كما يتطلّب القانون. وبتاريخ ١٢ كانون الأوّل/ديسمبر ٢٠١٨، أصدرت المحكمة الدستورية العليا قراراً يقضي بحلّ المجلس التشريعي بسبب حالة التعطّل والغياب وعدم الانعقاد منذ انتهاء دورته الأولى بتاريخ ٥ تموز/يوليو٢٠٠٧ حتى انتهاء مدته القانونية بتاريخ ٢٥ كانون الثاني/يناير ٢٠١٠.

بتاريخ ١١ تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٨، أطلق مدى، مرّة أخرى، حملة الحقّ في الحصول على المعلومات ضمن مشروع لمدة ثلاث سنوات بالتعاون مع الإتحاد الأوروبي، يهدف إلى المساهمة في زيادة فرص المواطنين الفلسطينيين بالتمتّع بحقوقهم في الوصول إلى المعلومات والتعبير بحرّية عن آرائهم، تحت عنوان «خطوة للأمام من أجل تعزيز حرّية التعبير في فلسطين». ودشنت مدى هذه الحملة المطلبية بحملة إعلامية تحت شعار (إلك حقّ - بدنا قانون حقّ الحصول على المعلومات) استمرّت لمدة شهرين من خلال ومضات إذاعية بالتعاون مع ٣ إذاعات محلية، ولوحات إعلانية وضعت في العديد من المواقع في الضفّة الغربية وقطاع غزة (معاً، ٢٠١٨).

التكتيكات المستخدمة

استخدم مركز مدى مجموعة من الأدوات في هذه الحملة انقسمت وفقاً لمراحلها التنظيمية. ففي مرحلة التعريف والتثقيف حول أهمّية القانون، استخدمت اللوحات الإعلانية في الشوارع (Billboard) والومضات الإذاعية (Spots) لإشهار القانون والتعريف بأهمّيته، وشملت هذه المرحلة مجموعة من الاجتماعات المختلفة مع المؤسّسات الأهلية لإدراج الموضوع ضمن برامجهم وخططهم الاستراتيجية. وكذلك عُقِدت مجموعة من الدورات التثقيفية حول حرّية التعبير بشكل عام، وإدراج موضوع حقّ الوصول الى المعلومات ضمنها، واستهدفت مجموعة من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين، وبعض منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية العاملين في دوائر العلاقات العامّة، وموظّفين حكوميين، وموظّفين في منظّمة التحرير الفلسطينية، والصحافيين، وطلّاب الإعلام. أمّا في المرحلة الثانية، التي تمثّلت بنشاطات الدعوة، فقد نظّمت لقاءات وجاهية مع رئيس الوزراء ووزير العدل (موسى الريماوي، مقابلة خاصّة، ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨). إلّا أن هذه اللقاءات لم تخرج بنتائج على الصعيد السياساتي، وربّما يعود السبب إلى عدم تزامنها نشاطات الدعوة مع حملات ضغط على الحكومة.

وعلى الرغم من تصريحات وزير العدل علي أبو دياك، بتاريخ ٦ آذار/مارس ٢٠١٧، خلال لقائه الخبير الدولي والمدير التنفيذي لمركز القانون والديموقراطية توبي مندل في مكتبه في مدينة رام الله، بحضور نقيب الصحافيين الفلسطينيين ناصر أبو بكر، عضو ائتلاف «خبرني» بأن الحكومة بصدد إعداد قانون الحقّ في الحصول على المعلومات لإقراره قريباً، مؤكّداً العمل على مواءمة التشريعات الداخلية بما يتناسب مع المعايير الدولية (وفا، ٢٠١٧)، إلّا أن ذلك لم يجد نتائجه على الصعيد السياساتي. وربّما يعود السبب إلى وجود أطراف في الحكومة تعارض هذا القانون، ولم ينجح الائتلاف في الوصول إلى هذه القوى المؤثّرة، فضلاً عن أن غياب ضابط زمني لهذه الحملة يشير إلى عشوائية العمل.

المعيقات من وجهة نظر المنظّمين

تتمثّل المعيقات التي تواجه الحملة، وفق رأي القائمين عليها، في عدم وجود إرادة بإقرار القانون من قبل الحكومة الفلسطينية بحجّة خصوصية الوضع الفلسطيني، وتعطّل المجلس التشريعي الفلسطيني منذ الانقلاب في العام ٢٠٠٧، والوضع السياسي العام المتدهور نتيجة الانقسام القائم منذ الانقلاب (موسى الريماوي، مقابلة خاصّة، ٢٥ كانون الأوّل/ديسمبر، ٢٠١٨).

لكن في كلّ الحالات، يبدو أن المعيق الحقيقي في عدم إقرار القانون حتّى اللحظة هو عدم وجود خطّة ملموسة يعمل عليها المنظّمون والقائمون على الحملة، فقد أصدر الرئيس محمود عباس العديد من المراسيم الرئاسية تتضمّن قرارات بقوانين منذ تعطّل المجلس التشريعي الذي يعتبره القائمون على الحملة معيقاً، ولكنّه في الحقيقة فرصة يمكن استغلالها لإنجاح الحملة.[٦] فتركيز الحملة بنشاطاتها للتأثير على الرئيس لتمرير القانون قد يكون أسهل من استهداف أعضاء البرلمان وعددهم ١٣٢ عضواً.

التعقيب والخلاصة

لم تنجح هذه الحملة حتى تاريخ إعداد هذه الدراسة في إحداث أي اختراق على صعيد السياسات وتحقيق هدفها المنشود. ولم يصل القائمون عليها إلى لحظات حاسمة. ويعيد القائمون على الحملة الأمر إلى عدم وجود إرادة لإقرار القانون من قبل الحكومة الفلسطينية بحجّة خصوصية الوضع الفلسطيني، لكن من الملاحظ عدم وجود تخطيط جيّد قائم على أسس علمية يضمن نجاح هذه الحملة. على سبيل المثال، هناك فجوة واسعة في الترتيب الزمني لأحداث الحملة، أي عدم وجود ترابط بين مراحل الحملة والأدوات المستخدمة، فقد استخدمت الحملة الشبكات الاجتماعية كأداة رئيسية للترويج للحملة وحشد الجمهور دون أي نتيجة، فمنذ العام ٢٠١٥ لم تنشط هذه الأداة على الإطلاق، علماً ان القائمين على الحملة يعتبرونها حملة مفتوحة حتّى تحقيق المطالب.

وإذا نظرنا إلى الدورات التثقيفية واستهدافها لمجموعة من القضاة ووكلاء النيابة والمحامين، وبعض منتسبي الأجهزة الأمنية الفلسطينية العاملين في دوائر العلاقات العامّة، وموظفين حكوميين، وموظفين في منظمة التحرير الفلسطينية، والصحافيين، وطلاب الإعلام، نجد أنه من الواجب طرح السؤالين التاليين: ما علاقة كلّ هؤلاء المستهدفين بالحملة؟ وكيف سيساهم استهدافهم في إنجاحها؟ الإجابة على هذين التساؤلين قد تشير إلى وجود عشوائية في العمل في إطار هذه الحملة، خصوصاً في غياب إطار زمني ناظم لها.

ولعل أهم التوصيات التي يمكن تقديمها في هذا الإطار هو توظيف مجموعة من الخبراء والمتخصّصين في تخطيط وبناء حملات الضغط والمناصرة، ليتم إعادة تصميم الحملة وفقاً لخطّة زمنية محدّدة ونشاطات هادفة مضبوطة بأهداف محدّدة وقابلة للقياس، ورسائل واضحة يجتمع على تنفيذها فريق مؤمن بالفكرة.

[٦] من هذه القرارات على سبيل المثال لا الحصر؛ قرار بقانون رقم (٩) لسنة ٢٠٠٨ بشأن تعديل قانون الهيئات المحلية رقم (١) لسنة ١٩٩٧، وقرار بقانون رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قانون العقوبات رقم (١٦) لسنة ١٩٦٠ وتعديلاته، وقرار بقانون رقم (١٧) لسنة ٢٠١٤ بشأن تعديل قانون الإجراءات الجزائية رقم (٣) لسنة ٢٠٠١، قرار بقانون رقم (٦) لسنة ٢٠١٥ بشأن تعديل قانون الخدمة المدنية رقم ٤ لسنة ١٩٩٨ وتعديلاته، وغيرها من القرارات بقانون.

المراجع

ichr. (2012، تشرين أول 02 2016). حول المشاركة الشعبية في الإطار التشريعي الفلسطيني. Retrieved from https://ichr.ps/ar/1/13/1014/حول-المشاركة-الشعبية-في-الإطار-التشريعي-الفلسطيني.htm

RightToKnowDay.net. (n.d). The Idea. Retrieved from http://www.righttoknowday.net/en/idea

socialreport. (2018، March 24). 9 Steps to Create Effective Facebook Groups for Your Business in 2018. Retrieved from https://www.socialreport.com/insights/article/115005705263-9-Steps-to-Create-Effective-Facebook-Groups-for-Your-Business-in-2018

Stearman، K. (2012). Freedom of Information: Ethical Debates. New York، NY: Rosen Central.

الغربال. (2018). الحق في الوصول إلى المعلومات: التزام الإدارات العامة اللبنانية: دراسة حول تطبيق الدولة اللبنانية لأحكام قانون الحق في الوصول إلى المعلومات (قانون 28/2017). Retrieved from بيروت، لبنان:

المفكرة.القانونية. (2017، كانون الثاني/ يناير). قانون حقّ الوصول إلى المعلومات: إنجازٌ بأفخاخ كثيرة. المفكرة القانونية.

شقير، ي. (2012). مدى توافق قانون ضمان حق الحصول الى المعلومات في الأردن مع المعايير الدولية (ماجستير)، جامعة الشرق الأوسط، عمان، الأردن.

شقير، ي. (2018). الحصول على المعلومات: في العالم العربي مع التركيز على الأردن وتونس واليمن. عمان، الأردن: شبكة إعالميون من أجل صحافة استقصائية عربية - أريج.

مدى. (2012، كانون الأول 16). مؤتمر يناقش مسودة مركز مدى لمشروع قانون الحصول على المعلومات. Retrieved from http://www.madacenter.org/news.php?lang=2&id=67&fbclid=IwAR1P0iqAr8OYBDC-jaueBFCGYQgqWisslCYv5JTcEAb5vuW1fMcDRG64nqQ

معاً. (2018، تشرين ثاني 11). مدى تطلق حملة الحق في الحصول على المعلومات. Retrieved from http://maannews.net/Content.aspx?id=966881

وفا. (2006، حزيران 3). دعوة إلى إقرار قانون حق الوصول إلى المعلومات في فلسطين. Retrieved from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=mQSLB1a62660562261amQSLB1

وفا. (2017، آذار 06). أبو دياك: الحكومة بصدد إعداد قانون الحق بالحصول على المعلومات لإقراره قريبا. Retrieved from http://www.wafa.ps/ar_page.aspx?id=HMNwNPa738309065208aHMNwNP

معهد عصام فارس للسياسات العامّة والشؤون الدوليّة
الجامعة الأميركيّة في بيروت
صندوق البريد 0236-11
رياض الصلح / بيروت 2020 1107، لبنان، مبنى عصام فارس، الجامعة الأميركيّة في بيروت
+961-1-350000 الخط الداخلي 4150 \ الفاكس: +961-1-737627
ifi.comms@aub.edu.lb
www.aub.edu.lb
aub.ifi
@ifi_aub
@ifi_aub